الأمم المتحدة

A/55/579/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
1 December 2000

Original: Arabic

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٢ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أحمد أمزيان (المغرب)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٢ (انظر A/55/579، الفقرة ٢). وقد اتُخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (هـ) في الجلستين ١٣ و ٣٨، المعقودتين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويرد في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/55/SR.13 و 38) سرد لما دار عند نظر اللجنة في البند الفرعي.

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/55/L.2 و A/C.2/55/L.41

٢ – في الجلسة ١٣ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل نيجيريا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ''نحو هيكل مالي دولي جديد يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاجتماعية '' (A/C.2/55/L.2)، فيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرمز A/55/579 و Add.1-5.

071200 071200 00-77570 (A)
0077570

”**إذ تعيد تأكيد** قرارها ٥٤/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون ”نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية“،

”**وإذ تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولا سيما الفقرات ١١ إلى ١٤ و ١٦ و ٣٠ منه،

”**وإذ تحيط علما** بالاجتماع الاستشاري الإقليمي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المعقود في جاكرتا، في الفترة من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الذي عولجت خلاله القضايا المتصلة بتحديد التدابير الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به يستجيب لتحديات التنمية، من منظور إقليمي، من أجل الإسهام في العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية،

”**وإذ تشدد** على أهمية القيام، على نحو متسق، بتعبئة جميع المصادر المتاحة لتوفير التمويل الدولي للتنمية بجملة أمور تشمل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتمكين السلع والخدمات المصدرة من البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون الخارجية،

”**وإذ تأسف** لاستمرار انخفاض التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٩ وهو الانخفاض الذي بدأ في بداية الأزمة المالية في عام ١٩٩٧. ولاستمرار تهميش أقل البلدان نموا من جانب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة،

”**وإذ تشدد** على أهمية تدفقات الاستثمارات الطويلة الأجل، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جميع البلدان النامية، فضلا عن الحاجة لأن يعمل التعاون الدولي على تعزيز تعبئة رؤوس أموال جديدة وإضافية لأغراض التنمية،

”**وإذ يساورها القلق** إزاء التقلبات المفرطة في تدفقات أموال المضاربة القصيرة الأجل والأثر المُعدي لسلوك الأسواق المالية في أوقات الأزمات،

”**وإذ يساورها بالغ القلق** إزاء انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية،

”**وإذ تؤكد** الحاجة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية،

"**وإذ تشدد** على أهمية إيجاد حل دائم للمشكلة التي تواجهها البلدان النامية في تسديد ديونها الخارجية والتزامات خدمة ديونها،

"**وإذ تشجع** الجهود الرامية إلى تعزيز الدور البناء الذي تقوم به المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية،

"**وإذ تؤكد** الحاجة الماسة لمواصلة العمل بشأن مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي قوي وأكثر استقرارا بغية تمكينه من التصدي بفعالية أشد وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية الجديدة في سياق التكامل المالي العالمي،

"**وإذ تؤكد** على ضرورة استناد عملية الإصلاح الرامية إلى إقامة هيكل مالي دولي جديد إلى مشاركة عامة تشمل جميع أعضاء المجتمع الدولي لكفالة تمثيل جميع الاحتياجات والمصالح المتنوعة لجميع البلدان تمثيلا كافيا،

"**وإذ تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة، بأداء دورها في تعزيز التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، إنما تقوم بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لإجراء الإصلاحات اللازمة لإقامة هيكل مالي دولي جديد،

"**وإذ تلاحظ** أن الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية يتيح فرصة فريدة للنظر على نحو متكامل في جميع مصادر تمويل التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أن رؤساء الدول والحكومات قد قرروا في إعلان الألفية أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة نجاحه،

"١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام المعنون "نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية" وإضافة التقرير المقدمة من اللجان الإقليمية المتعلقة بالمنظورات والتطورات الإقليمية، وإضافة التقرير المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المتعلقة بالعمل المضطلع به بشأن مشاركة القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها؛

"٢ - **يؤكد** الأهمية البالغة لتنفيذ القرار المتعلق بإعلان الألفية القاضي بتهيئة بيئة - على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء - مواتية للتنمية والقضاء على الفقر، بجملة أمور تشمل توافر الحكم الرشيد في كل بلد ووجود حكم رشيد على الصعيد الدولي وتوافر الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية؛

”٣ - **تشدد أيضا على** الأهمية البالغة لتنفيذ ما ورد في إعلان الألفية من التزام بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون؛

”٤ - **تؤكد** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من خلال جهود تعاونية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات تشجيعا للتنمية الاقتصادية المنصفة في الاقتصاد العالمي وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان الصناعية الكبرى ذات القدرة الكبيرة على التأثير في نمو الاقتصاد العالمي، لأن تراعي، عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها، آثار تلك السياسات من حيث البيئة الاقتصادية الخارجية المواتية للنمو والتنمية ولا سيما المتعلقة بالبلدان النامية؛

”٥ - **تكرر تأكيد** الحاجة الماسة للتعجيل بتحقيق فرص النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا التي لا تزال تشكل أفقر بلدان المجتمع الدولي وأضعفها، وتدعو البلدان الصناعية إلى تيسير تمويل التنمية لدى أقل البلدان نموا بجملة أمور تشمل التدفقات المالية العامة والخاصة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لها، وتعزيز عملية تخفيف عبء الديون عنها، وتحسين إمكانية وصول صادرات تلك البلدان إلى الأسواق، وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات.

”٦ - **تسلم** بأن استقرار النظام المالي الدولي يشكل عنصرا هاما من عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي وشرطا ضروريا لحدوث تدفقات مالية إيجابية لصالح التنمية، وتدعو في هذا السياق البلدان الصناعية الكبرى التي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على غالبية الاقتصادات إلى اعتماد وانتهاج سياسات تشمل تنسيق سياسات أسعار الصرف مع إيلاء اهتمام خاص لمواءمة سياساتها مع الأهداف والأولويات العالمية، فضلا عن احتياجات الاستقرار المالي الدولي، ولأهمية تيسير التدفقات المالية الدولية لأغراض تنمية البلدان النامية، وتطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزود الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بمعلومات عن التحليل الذي اضطلع به بشأن الاستقرار المالي الدولي بوصفه أحد عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي؛

”٧ - **تشدد** في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي، والقيام، تحقيقا لذلك، بتحسين القدرات في مجالات الإنذار المبكر

والاتقاء والاستجابة حتى يمكن التصدي في الوقت المناسب لظهور الأزمات المالية وانتشارها، من منظور شامل طويل الأجل، مع الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية وعلى حماية أشد البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

"٨ - **تؤكد** على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية لتعزيز الاستقرار المالي بهدف تحقيق النمو والتنمية بجملة أمور تشمل اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة، وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم والإشراف اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك تحسين التدابير المعمول بها في بلدان المنشأ والمقصد، الرامية إلى تقليل مخاطر التقلبات المالية الدولية المفرطة، والتدابير الرامية إلى كفالة القيام على نحو منظم وتدريجي ومتعاقب بعمليات فتح حسابات رأس المال؛

"٩ - **تشدد** على أهمية زيادة تضافر الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات الدولية القادرة على الإسهام في تعزيز الهيكل المالي الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية؛

"١٠ - **تؤكد** الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية وعملية وضع القواعد بغية التشجيع على إنشاء مؤسسات وترتيبات مالية دولية أكفأ تكفل تمثيل جميع المصالح ذات الصلة بها تمثيلا فعالا؛

"١١ - **تشدد** على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في عمل المؤسسات الدولية التي تعالج إصلاح الهيكل المالي الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، ومنتدى تحقيق الاستقرار المالي، واللجان ذات الصلة المرتبطة بمصرف التسويات الدولية، وتشجع، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها تلك المؤسسات لإتاحة تمثيل أكبر للبلدان النامية، وترحب بالعمل الذي اضطلع به صندوق النقد الدولي لوضع صيغة حصص تعكس الحقائق الاقتصادية الراهنة على نحو أفضل؛

"١٢ - **تعرب** عن الحاجة إلى قيام صندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بعملية مراقبة متعددة الأطراف تشمل جميع البلدان على نحو متماثل، ولا سيما إلى قيام صندوق النقد الدولي بمراقبة مشددة للبلدان الصناعية الكبرى نظرا لما يترتب على سياساتها الاقتصادية الكلية من آثار على نمو التجارة العالمية والتدفقات المالية الدولية ولاحتمال كونها مصدر الهزات والتقلبات المنتظمة؛

"١٣ - **تشدد** على ضرورة حرص المؤسسات المالية الدولية، عند إسداء مشورة في مجال السياسات أو تقديم الدعم لبرامج التكيف، على مراعاة الظروف

الخاصة للبلدان المعنية وقدراتها على التنفيذ، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والعمل على تحقيق أفضل النتائج الممكنة من حيث النمو والتنمية، بما في ذلك العمالة والقضاء على الفقر وألا تتضمن الشروط التي تضعها تلك المؤسسات مسائل تكون، بحكم طبيعتها، من المسائل التي تبت بها السلطات الوطنية استنادا إلى توافق واسع في الآراء على الصعيد الاجتماعي، وتطلب، في هذا السياق، إلى منظمة العمل الدولية أن تقدم، في إطار ولايتها، معلومات إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن العمل الذي اضطلعت به بشأن الأثر الاجتماعي للأزمات المالية، ولا سيما نتائج برامج التكيف الهيكلي على العمالة.

"١٤ - **تؤكد** على ضرورة توافر موارد كافية على كل من الصعيد دون الإقليمي والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي لتقديم التمويل في حالات الطوارئ، في الوقت المناسب، إلى البلدان المتأثرة بأزمات مالية، ولا سيما إمكانية حصول صندوق النقد الدولي إلى سيولة مالية تكميلية كافية؛

"١٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة الاستمرار في إنشاء قدرات الإنذار المبكر للتصدي في الوقت المناسب لتهديد الأزمات المالية وتشجع، في هذا السياق، صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة جهودها الرامية إلى الإسهام في هذه العملية؛

"١٦ - **تدعو** المجتمع الدولي، ولا سيما البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغير ذلك من المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، إلى العمل مع القطاع الخاص بهدف تعزيز التدفقات المالية الخاصة الطويلة الأجل، ولا سيما الاستثمارات المباشرة الأجنبية، من خلال التعاون التقني المحسن أيضا، إلى جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية التي تعاني غالبا صعوبات خاصة في اجتذاب تدفقات مالية خاصة، بما فيها البلدان الواقعة في أفريقيا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتطلب في هذا السياق إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

"١٧ - **تشجع** الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي الرامية إلى تحسين إطار العمل المؤسسي الذي تعمل الأسواق المالية في حدوده وإلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للتقلبات

المفرطة التي تتسم بها التدفقات المالية العالمية، وتكرر في هذا السياق التأكيد على ضرورة النظر في وضع أطر تنظيمية للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وللاتجار في العملات؛

"١٨ - **تشدد** على أهمية إستناد تقييمات الأخطار السيادية التي تجريها وكالات القطاع الخاص إلى معايير دقيقة موضوعية شفافة، وتدعو في هذا الخصوص الهيئات التنظيمية الوطنية والإقليمية والدولية إلى النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتسهيل إجراء إشراف مباشر على عمل تلك الوكالات؛

"١٩ - **تؤكد من جديد** ضرورة النظر في أطر العمل المناسبة لمشاركة القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها، وتؤكد أهمية التوصل إلى توزيع أعدل لتكلفة عمليات التكيف بين القطاع العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات التي تتسم باستدانة عالية، وتطلب في هذا الخصوص إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يزود الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بمعلومات إضافية عن الجهود الدولية المبذولة للنظر في الترتيبات الموقوفة المتعلقة بالديون؛

"٢٠ - **تشدد** على أهمية الدور الداعم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية المعززة في إصلاحات الهيكل المالي الدولي وتحسين التمويل لأغراض التنمية، وتطلب في هذا الخصوص إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم، بجملة أمور تشمل التعاون مع اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى الأعمال الجارية بشأن تحديد التدابير الرامية إلى تعزيز تلك المؤسسات والترتيبات والإسهام في إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية، **وتطلب** في هذا السياق إلى الأمين العام أن يُطلع الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على نتائج تلك العمليات؛

"٢١ - **تشجع** تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز وتوصي في هذا الخصوص بأن ينظرا في أثناء اجتماعهما الرفيع المستوى القادم في الطرائق اللازمة لمواصلة إعداد خطة عالمية موحَّدة عامة لإقامة هيكل مالي دولي جديد يستجيب لأوليات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي بغية

الإسهام في العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية؛

''٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتيح هذا القرار للجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، في دورتها الموضوعية الثانية، بوصفه أحد المدخلات في عملها المتعلق بالقضايا النظامية المدرجة على جدول الأعمال الموضوعي الأولي؛

''٢٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم، بتعاون وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، واضعا في اعتباره التقدم المحرز في الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''الهيكل المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو'' مع تحليل للاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية وتوصيات بشأن مواصلة وضع خطة عالمية أعم لإقامة هيكل مالي دولي جديد يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

''٢٤ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يقدم هذا القرار إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، قبل اجتماعهما المشترك الذي يعقد في ربيع كل عام، لإطلاعهما عليه بوصفه أحد عناصر مناقشاتهما للمسائل المذكورة فيه''.

٣ - وفي الجلسة ٣٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض السيد موريسيو إسكانيرو (المكسيك) نائب رئيس اللجنة مشروع قرار معنون ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية'' (A/C.2/55/L.41)، وقدمه استنادا إلى المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/55/L.2.

٤ - ولدى عرض نائب الرئيس مشروع القرار، نقحه شفويا على النحو التالي:

(أ) في الفقرة ١٩ من المنطوق، بعد عبارة ''بما فيها البلدان الواقعة في أفريقيا''، استعيض عن عبارة ''والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية'' بعبارة ''فضلا عن البلدان الجزرية الصغيرة النامية''؛

(ب) في الفقرة ٢٧ من المنطوق، استعيض عن عبارة ''أن يحيل هذا القرار'' بعبارة ''أن يقدم هذا القرار''.

٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/55/L.41، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٨ أدناه).

٦ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/55/L.41، قام أصحاب مشروع القرار A/C.2/55/L.2 بسحبه.

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى ببيانات ممثلو شيلي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (باسم البلدان النامية غير الساحلية) واندونيسيا (انظر A/C.2/55/SR.38).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٧/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون ''نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية''،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما بالاجتماعات الإقليمية الرفيعة المستوى المعنية بتمويل التنمية المعقودة في جاكرتا من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وفي بوغوتا يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي أديس أبابا من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي بيروت يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي جنيف يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التي تناولت قضايا تتعلق بأمور منها تعبئة الموارد المحلية والتدفقات الخارجية الخاصة وإصلاح الهيكل المالي الدولي والتعاون والتآزر الإقليميين ومصادر التمويل المبتكرة، وقضايا تتعلق بالقطاع الخارجي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة من المنظور

(١) القرار ٢/٥٥.

الإقليمي، من أجل الإسهام في العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية،

وإذ تشدد على أهمية التعبئة المتسقة لجميع المصادر المتاحة لتوفير التمويل للتنمية، ومنها الموارد المحلية والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتمكين السلع والخدمات المصدرة من البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتشدد أيضا على أهمية استخدام هذه الموارد بفعالية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تقلص التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية الذي بدأ مع بداية الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ قد تواصل في عام ١٩٩٩. وتأسف لاستمرار استبعاد أقل البلدان نموا من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة،

وإذ تشدد على أهمية تدفقات الاستثمارات طويلة الأجل، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، في تكملة الجهود الإنمائية لجميع البلدان النامية فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وضرورة إتاحة الفرص أمام جميع البلدان بشكل ثابت، للحصول على رؤوس الأموال الخاصة، والحاجة لأن يعمل التعاون الدولي على تعزيز تعبئة رؤوس أموال جديدة وإضافية لأغراض التنمية،

وإذ يساورها القلق إزاء التقلبات المفرطة في تدفقات أموال المضاربة القصيرة الأجل وآثار العدوى في الأسواق المالية وقت الأزمة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، ولا سيما أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، بوسائل تشمل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تشدد على أهمية إيجاد حل دائم لمشكلة البلدان النامية التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها الخارجية والوفاء بالتزامات خدمة ديونها،

وإذ تشجع الجهود الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية في تحقيق الاستقرار دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية،

وإذ تشدد على الحاجة الماسة لمواصلة العمل بشأن مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي أكثر قوة واستقرارا لتمكينه من التصدي بفعالية أكبر وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية الجديدة في سياق التكامل المالي العالمي،

وإذ تؤكد على ضرورة استناد عملية الإصلاح الرامية إلى إقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر إلى مشاركة عامة في إطار نهج متعدد الأطراف حقا تشمل كافة أعضاء المجتمع الدولي لكفالة تمثيل مختلف احتياجات ومصالح جميع البلدان تمثيلا كافيا،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة، بأداء دورها في تعزيز التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، إنما تقوم بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لإجراء الإصلاحات الضرورية لإقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر، مع مراعاة ولايات جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية،

وإذ تلاحظ أن الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية سيتيح فرصة فريدة للنظر على نحو متكامل في جميع مصادر تمويل التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أن رؤساء الدول والحكومات قد قرروا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة نجاحه،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام المعنون ”نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية“[٢] وبإضافة التقرير التي قدمتها اللجنة الإقليمية والمتعلقة بالمنظورات والتطورات الإقليمية[٣]، وإضافة التقرير المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المتعلقة بالأعمال التي اضطلع بها بشأن إسهام القطاع الخاص في اتقاء الأزمة المالية وحلها[٤]؛

٢ - **تبرز** الأهمية البالغة لتنفيذ العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على تهيئة بيئة - على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء - مواتية للتنمية والقضاء على الفقر، بجملة أمور تشمل توافر الحكم الرشيد في كل بلد ووجود حكم رشيد على الصعيد الدولي وتوافر الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية؛

٣ - **تبرز أيضا** الأهمية البالغة لتنفيذ ما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من التزام بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون؛

٤ - **تؤكد** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من خلال جهود تعاونية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات تشجيعا على تحقيق تنمية اقتصادية منصفة في اقتصاد عالمي تفيد منه جميع الشعوب، وتدعو في هذا السياق البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما

---

(٢) A/55/187.

(٣) A/55/187/Add.1.

(٤) A/55/187/Add.2.

البلدان الصناعية الكبرى ذات القدرة الكبيرة على التأثير في نمو الاقتصاد العالمي، لأن تراعي، عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها، آثار تلك السياسات من حيث ما يترتب منها على البيئة الاقتصادية الخارجية المواتية للنمو والتنمية في البلدان النامية خاصة؛

٥- **تؤكد أيضا** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة محلية مواتية، بجملة أمور تشمل سيادة القانون، وبناء القدرات، بما فيه ذلك بناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، بحيث يتسنى تعبئة الموارد المحلية والدولية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية؛

٦ - **تكرر تأكيد** الحاجة الماسة للتعجيل بتحقيق فرص النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا التي لا تزال تشكل أفقر بلدان المجتمع الدولي وأضعفها، وتدعو شركاء التنمية، ولا سيما البلدان الصناعية، إلى تيسير تمويل تنمية أقل البلدان نموا بجملة أمور تشمل التدفقات المالية العامة والخاصة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لها، وتعزيز عملية تخفيف عبء الديون عنها، واعتماد سياسة لوصول جميع صادرات تلك البلدان بصفة أساسية إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية عليها أو تحديد حصص لها، وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات، وترحب في هذا السياق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١؛

٧ - **تسلم** بأن استقرار النظام المالي الدولي يشكل عنصرا هاما من عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي وشرطا ضروريا لحدوث تدفقات مالية إيجابية لصالح التنمية، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان، بما فيها البلدان الصناعية الكبرى، التي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على غالبية الاقتصادات، إلى اعتماد وانتهاج سياسات من شأنها تعزيز الاستقرار المالي الدولي وتيسير التدفقات المالية لأغراض التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتزويد الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بمعلومات عن التحليل الذي اضطلع به بشأن الاستقرار المالي الدولي بوصفه أحد عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي؛

٨ - **تشدد** في هذا الصدد على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي، والقيام، تحقيقا لذلك، بتحسين القدرات في مجالات الإشراف والإنذار المبكر والاتقاء والاستجابة حتى يمكن التصدي في الوقت المناسب لظهور الأزمات المالية وانتشارها، من منظور شامل طويل الأجل مع الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية وعلى حماية أشد البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

٩ - **تؤكد** على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية لتعزيز الاستقرار المالي بهدف تحقيق النمو والتنمية بجملة أمور تشمل اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة، وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم والإشراف اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك العمل على وضع ترتيبات في بلدان المنشأ والمقصد ترمي إلى تقليل مخاطر التقلبات المالية الدولية المفرطة، وتدابير تكفل القيام على نحو منظم وتدريجي ومتعاقب بعمليات تحرير فتح حسابات رأس المال، وتدعو، في هذا السياق، جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية إلى البلدان المعنية بناء على طلبها، بغية تعزيز قدراتها في المجالات المذكورة أعلاه؛

١٠ - **تشدد** على أهمية زيادة تضافر الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات الدولية القادرة على الإسهام في تعزيز هيكل مالي دولي يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية؛

١١ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية؛

١٢ - **تشدد** على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في عمل المؤسسات الدولية التي تعالج إصلاح الهيكل المالي الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، وكذلك في عمليات وضع المعايير ذات الصلة؛

١٣ - **تعرب** عن الحاجة إلى قيام صندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بعملية مراقبة متعددة الأطراف لجميع البلدان على السواء؛

١٤ - **تشدد** على ضرورة حرص المؤسسات المالية الدولية، عند إسداء المشورة في مجال السياسات أو تقديم الدعم لبرامج التكيف، على مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المعنية وقدراتها على التنفيذ، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والعمل على تحقيق أفضل النتائج الممكنة من حيث النمو والتنمية، بجملة أمور تشمل سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الفقر المراعية للفوارق بين الجنسين، وتؤكد أهمية تحقيق الملكية الوطنية للبرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، بهدف استدامة تنفيذها؛

١٥ - **تشجع** الجهود المتواصلة التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة العمل الدولية لمساعدة الحكومات على معالجة الآثار الاجتماعية للأزمة، وترحب، في هذا الصدد، بما اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين من التزامات بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لضمان

اشتمال برامج التكيف الهيكلي المتفق عليها على الأهداف المتوخاة من التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر والنهوض بالعمالة الشاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي؛

١٦ - **تشدد** على قيام المؤسسات المالية الدولية، بناء على طلب الحكومات الوطنية، بتقديم المساعدة وإسداء المشورة حسب الاقتضاء للبلدان فيما تبذله من جهود للنهوض بالتنمية والحد من الفقر بواسطة برامج وطنية بما في ذلك ورقات بشأن استراتيجيات الحد من الفقر المعدة والمنفذة وطنيا والتي تجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية؛

١٧ - **تؤكد** الأهمية المتواصلة التي يكتسيها تزويد المؤسسات الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، بالموارد الكافية لتوفير تمويل الطوارئ في الوقت المناسب وبطريقة ميسرة للبلدان المتضررة من الأزمة المالية، وتحيط علما بالجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتيسير تمويل الطوارئ في وقت الأزمة؛

١٨ - **ترحب** بالتقدم المحرز في إنشاء قدرات الإنذار المبكر للتصدي في الوقت المناسب لتهديد الأزمات المالية وتشجع، في هذا السياق، صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة جهودها الرامية إلى الإسهام في هذه العملية؛

١٩ - **تدعو** المجتمع الدولي، ولا سيما البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرهما من المؤسسات المالية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، إلى العمل مع القطاع الخاص بهدف تعزيز التدفقات المالية الخاصة الطويلة الأجل، ولا سيما الاستثمارات المباشرة الأجنبية، بوسائل تشمل تحسين التعاون التقني، إلى جميع البلدان النامية وكذا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية التي تعاني صعوبات خاصة في اجتذاب تدفقات مالية من القطاع الخاص، بما فيها البلدان الواقعة في أفريقيا، فضلا عن البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وتطلب في هذا السياق إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن الأعمال التي اضطلع بها بخصوص هذه المسألة ؛

٢٠ - **تكرر** دعوتها إلى صندوق النقد الدولي لتيسير الحوار بين الفعاليات ذات الصلة بغرض النظر في إمكانية إقامة أطر تنظيمية للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل والاتجار في العملات؛

٢١ - **تشدد** على أهمية استناد تقييمات الأخطار السيادية التي تجريها وكالات القطاع الخاص إلى معايير موضوعية وشفافة؛

٢٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة النظر في وضع أطر عمل مناسبة لمشاركة القطاع الخاص في درء الأزمات المالية وحلها، بما في ذلك ضرورة تنفيذ وزيادة صقل الإطار الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالمسائل النقدية والمالية في اجتماعها المعقود في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وتؤكد أهمية التوصل إلى توزيع أعدل لتكلفة عمليات التكيف، بين القطاع العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، فيما يتعلق، ضمن جملة أمور، بالعمليات التي تتسم باستدانة عالية، فضلا عن النظر ، في الحالات الاستثنائية، في الترتيبات الموقوفة المتعلقة بالديون؛

٢٣ - **تشدد** على أهمية الدور الداعم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية المعززة في إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحسين التمويل لأغراض التنمية؛

٢٤ - **تشجع** تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز وتوصي في هذا الخصوص بأن ينظرا في أثناء اجتماعهما الرفيع المستوى القادم في الطرائق اللازمة لمواصلة تعزيز خطة عالمية أوسع نطاقا لإقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأوليات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتيح هذا القرار للجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، في دورتها الموضوعية الثانية، بوصفه إسهاما في عملها المتعلق بالقضايا النظامية المدرجة في جدول الأعمال الموضوعي الأولي؛

٢٦ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بتعاون وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، كل في إطار ولايتها، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز وواضعا في اعتباره التقدم المحرز في الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''الهيكل المالي الدولي والتنمية''، مع تحليل للاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وتوصيات بشأن مواصلة توحيد جدول أعمال عالمي أوسع نطاقا لإقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٧ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يقدم هذا القرار إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قبل اجتماعهما المشترك الذي يعقد في الربيع المقبل لإطلاعهما عليه بوصفه إسهاما في مناقشاتهما للمسائل التي سيتناولها ذلك الاجتماع.